

## 183 ألف دينار أرباح «البناء» وتوزع 5٪ نقداً

حققت الشركة الكويتية لصناعة مواد البناء أرباحاً قدرها 183,1 ألف دينار ما يعادل 6,3 فلوس للسهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مقارنة بأرباح قدرها 193,9 ألف دينار ما يعادل 6,7 فلوس في 2010 وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية قدرها 5٪ من القيمة الاسمية للسهم (5 فلوس لكل سهم)، للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية. علماً أن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

## ضرورة معالجة النفايات الورقية التي تحمل معلومات «المرکزي» يحذر البنوك بعدم الإفصاح أو تسريب أي معلومات تتعلق بالسرية المصرفية

سرية المعلومات والبيانات الخاصة بعملاء البنك والالتزام بالسلوك المهني، فضلاً عن الالتزام بالتعليمات الصادرة في نوفمبر 1996 بشأن ضوابط الرقابة الداخلية التي تكفل منع الوصول «المباشر» إلى الأصول وغير المباشر، إلى الأصول أو المعلومات إلا للمفوضين بذلك، وذلك لتجنب مخاطر الاستخدمات غير المسؤولة لهذه المعلومات.

● محمود فاروق

مدير أو موظف أو مستخدم في البنك، إفساء أي معلومات - أثناء عمله وبعد تركه للعمل - تتعلق بشؤون البنك أو العملاء أو بشؤون البنوك الأخرى، تكون قد وصلت إليه بسبب أعمال وظيفته، وذلك فيما عدا الأحوال التي يصرح فيها القانون بذلك، داعياً إلى تشديد العقوبة في هذا المجال والتي تتضمن العزل والحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو إحدى هاتين العقوبتين».

وأضافت أن التعميم من المتوقع أن يذكر البنوك أيضاً بالتعميم الذي أصدره في مايو 2004 بشأن مبادئ الإدارة السليمة في المؤسسات المالية والتي تضمنت ضرورة التزام مجالس الإدارة بالمحافظة على

أبلغت مصادر مصرفية مسؤولة «الإنباء» أن بنك الكويت المركزي سيصدر تعليمات بشددها فيها على مسؤولي البنوك المحلية بضرورة عدم تسريب أي معلومات أو بيانات مالية خاصة بميزانية 2011 أو وضع البنك المالي أو حسابات العملاء، مشيراً إلى ضرورة معالجة النفايات الورقية التي تحصل العديد من المعلومات السرية المصرفية، علماً بأن السرية المصرفية تعد من أهم المبادئ التي يقوم عليها العمل المصرفي وعدم الالتزام بها يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالقطاع المصرفي، وفي المقابل تكديدها يعزز الثقة والطمأنينة لدى أصحاب رؤوس الأموال ويهيئ البيئة لتشجيع الاندماج وتوطين وجذب الاستثمارات بما يعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني.

وأفادت المصادر بأن التعليمات التي سيصدرها «المرکزي» عبر تعميمه ستذكر البنوك بالقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية الذي ينص على: «يحظر على أي عضو في مجلس إدارة أي بنك، أو أي



## من صفقة تخارج واستثمار في لبنان «العقارات المتحدة» تحقق ربحاً صافياً يفوق 20 مليون دينار

المشاريع وبيع وشراء الأصول وتاجير المساحات وتمتلك اراضي وحصصاً في شركات مساندة. كما توفر الشركة خدمات المقاولات، وإدارة المشاريع، وإدارة المرافق من خلال الشركات التابعة لها.

والمشاريع والتخارج من أخرى إضافة إلى دراسة التواجد في مناطق جغرافية جديدة توفر فرصاً عقارية وأعادة وتحديد أولويات مشاريعنا التطويرية. وأضاف: «بهذا الصدد تقدم لعضء مجلس الإدارة بالشكر لدعمهم المتواصل وأشكر أيضاً الإدارة التنفيذية على أدائها وجهودها التي كانت ومازالت محل كل تقدير وثقة، كما نعد مساهمي الشركة جميعاً بأننا سنبدل أقصى جهودنا لتحقيق أهداف الإستراتيجية الطموحة التي وضعناها، وتدير شركة العقارات المتحدة، ذات رأسمال بالغ 118 مليون دينار، أصولاً عقارية تفوق 500 مليون دينار في الكويت والسعودية وعمان منها مشاريع لقطاع الضيافة وقطاع العقارات التجارية والسكنية وتتمتع الشركة بخبرة تفوق 35 عاماً في مجال تطوير العقارات، وهي متخصصة في عدة مجالات، تضم تطوير

أعلنت شركة العقارات المتحدة أنها قامت ببيع حصتها في شركة «فردان 1544»، وزيادة حصتها في شركة «الروشة القايضة». وقد نتج عن هاتين الصفقتين ناتج نقدي بلغ ما يقارب 26 مليون دينار لصالح «العقارات المتحدة»، وصافي ربح متوقع يفوق 20 مليون دينار. وبهذا الصدد صرح رئيس مجلس إدارة شركة العقارات المتحدة طارق عبد السلام بأن هذه الصفقة مجزية جداً للشركة ومن شأنها أن تدعم باقي استثمارات الشركة الأخرى بشكل جيد جداً. وأضاف أن هذا الأداء الجيد للشركة في بداية العام من شأنه أن يصب بشكل مباشر في مصلحة مساهمي الشركة.

من ناحيته قال الرئيس التنفيذي للشركة، محمد السقايف أن هذه الصفقة كانت جزءاً من استراتيجية متكاملة وضعتها الإدارة التنفيذية في بداية عام 2011 لتجميع حصص الشركة في بعض الشركات



م.محمد السقايف

## 6 دنائير عن سحب أي مبلغ نقدي بدلاً من 4٪ «بيتك»: تعديل رسوم السحب النقدي لبطاقات الائتمان والاعتماد

باختيار «بيتك» كنموذج مثالي خلال السنوات العشر الأخيرة في هذا المجال، وذلك لما يملكه من خبرات متميزة تتمثل في العنصر البشرية المؤهلة التي يضمها.

واستخدام مبلغ مقطوع قيمته 6 دنائير عن كل عملية سحب بصرف النظر عن قيمة المبلغ المسحوب. وأضاف أن هذه الخطوة تأتي في إطار سعي «بيتك» لتقديم ميزة إضافية لعملائه وتلبية لرغبات الكثيرين منهم، كما تدعم المنافسة المحلية في تقديم ذات المنتج وفق الأطر الشرعية الذي يعتمده «بيتك» في جميع عملياته والتي تكون خاضعة للرقابة تحت مظلة هيئة الفتوى في «بيتك».

وأوضح نواب مدير إدارة البطاقات المصرفية سالم عبدالوهاب الدويسان أن هذا الوضع في السابق كان يتم بموجبه تحصيل رسوم على السحب النقدي عبر بطاقات الائتمان والاعتماد فقط، كما أنه سيتم فرصة جيدة للميزة التي تعد قيمة مضافة لبطاقات «بيتك»، مؤكداً على جودة خدمات «بيتك» في مجال البطاقات المصرفية والتي حظيت بتقدير من أكبر شركتي العالم «فيزا» و«ماستركارد»

خفض بيت التمويل الكويتي (بيتك) رسوم السحب النقدي لبطاقات الائتمان والاعتماد «فيزا» أو «ماستركارد» Credit Charge Cards Cash حيث تم تغيير قيمة تحصيل رسوم السحب النقدي من 4٪ من المبلغ المسحوب إلى رسوم مقطوعة قيمتها 6 دنائير عن أي مبلغ نقدي مسحوب سواء داخل أو خارج الكويت، وذلك في إطار تقديم مزيد من المزايا للعملاء والتخفيف من الأعباء وتفعيل دور البطاقات.

وأوضح نائب مدير إدارة البطاقات المصرفية سالم عبدالوهاب الدويسان أن هذا الوضع في السابق كان يتم بموجبه تحصيل رسوم على السحب النقدي عبر بطاقات الائتمان والاعتماد فقط، كما أنه سيتم فرصة جيدة للميزة التي تعد قيمة مضافة لبطاقات «بيتك»، مؤكداً على جودة خدمات «بيتك» في مجال البطاقات المصرفية والتي حظيت بتقدير من أكبر شركتي العالم «فيزا» و«ماستركارد»



سالم الدويسان

## تم تخصيص أرض بالتعاون مع البلدية تتجاوز مساحتها مليون م2 في المنطقة الجنوبية الهيئة العامة للاستثمار تأسس شركة برأسمال 200 مليون دينار لإنشاء مدينة طبية متكاملة على مستوى عالمي نهاية 2012

المؤشر السعري  
5787.8  
بتغير قدره  
-9.3  
0.16%

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business



مجسم يوضح المدينة الطبية المزمع إنشاؤها

الاقتصادية مبنية أن من أبرز أهدافه مواجهة التحديات المتعلقة بالزيادة المستمرة في أماكن الرعاية الصحية بالكويت وستكون المدينة الطبية موقعا للعديد من العلامات التجارية الكبرى في الرعاية الصحية محلياً ودولياً حيث سيتواجد لديها أكثر من 90 مركزاً طبياً والعديد من الخبراء والمتخصصين في الرعاية الصحية.

والتخصصات الواسعة، فضلاً عن أن المدينة ستبني أعلى معايير الجودة العالمية في ترخيص الممارسين في مدينة دبي الطبية وستكون المدينة الطبية موقعا للعديد من العلامات التجارية الكبرى في الرعاية الصحية محلياً ودولياً حيث سيتواجد لديها أكثر من 90 مركزاً طبياً والعديد من الخبراء والمتخصصين في الرعاية الصحية.

وأفادت أن المدينة الطبية المزمع تأسيسها نهاية العام الحالي ستضاهي مدينة دبي الطبية العالمية من حيث الجودة في الرعاية الصحية ورعاية المرضى، وتقديم مجموعة من الخبرات

تصميم المدينة سيسند إلى شركة عالمية ويتولى التنفيذ أحد المقاولين المحليين



المقاولين المحليين

## «المتنى للاستثمار»: البنوك ستواصل المحافظة على مستويات أرباحها مع توقعات باستقطاع المزيد من المخصصات الاحترازية

المال بمقدار 32٪. أداء الأسواق

وحول أداء الأسواق العالمية والناشئة والأسواق الخليجية والكويت للربع الرابع 2011 أوضح التقرير أن أسواق المال تعرضت إلى حركة تقلبات قوية على الرغم من التوترات السياسية المحيطة وأحداث الربيع العربي لم يتأثر أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط والتي واصلت دعمها لميزانية الإنفاق الحكومي في هذه الدول، كما كان للتطورات التي حدثت في أوروبا والولايات المتحدة مخطط أنقل العالم.

وبقيت الأسواق العالمية بحالة ترقب للأزمة الأوروبية، والتي سيطرت على أداء الربع الأخير من عام 2011. وحول التطلعات المستقبلية للأسواق بشكل عام فقد توقع التقرير استمرار أزمة الديون الأوروبية لتكون جزءاً من العناوين الرئيسية في الفترات المقبلة. واستمرار الضغط على النظام المصرفي العالمي بسبب صعوبة إيجاد قنوات ربحية جديدة (محفظه القروض)، وتضائل أرباح فرص استثمارية مجدية، مبيناً أن انخفاض حجم التجارة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للاقتصاد الناشئة، أما بالنسبة للكويت فإن ارتفاع سعر برميل النفط سيستخدم كأداة لتنفيذ السياسات العامة والخطة العامة للدولة.

وتوقع التقرير أن أسهم البنوك ستواصل المحافظة على مستويات أرباحها للعام السابق، مبيناً أن السبب الرئيسي لعدم التوقع بحدوث نمو ملحوظ بصافي الأرباح هو استقطاع المزيد من المخصصات الاحترازية، ومن غير المتوقع أن تقوم الشركات العقارية باحتساب أي مخصصات جديدة بسبب وصول قيم العقار إلى حدما الأدنى بالإضافة إلى تحسين النشاط في القطاع الصناعي، مما يزيد التوقعات على تحقيق نتائج أفضل لكلا القطاعين لعام 2011.

وأختار التقرير القطاعات التي قد تشهد نمواً خلال العام الحالي التي تتمثل في قطاع البنوك الصناعية متمثلة في أعمال البناء والشركات المختصة بالبنية التحتية وقطاع الخدمات للشركات ذات الأرباح التشغيلية وقطاع العقار عند تطبيق خطة التعمية.

● محمود فاروق



(من اليمين) شبيب علي وعبدالله علي وخالد بوناشي خلال المؤتمر الصحفي

أن الشركة الأولى للتمويل التكافلي أضافت ما يقارب 80٪ من حصتها السوقية.

وذكر التقرير أن البنوك القياسية مثل بنك الكويت الوطني شهد نمواً بنسبة 6٪ بينما بقي بيت التمويل الكويتي دون تغيير، أما قطاع الاستثمار والذي يعاني من ضعف الأداء فقد قدمنا بخسارة أخرى بلغت 51,56 مليون دينار، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف أداء الأسهم القيادية للشركات الإسلامية، أما عن الشركات الإسلامية فقد حققت 17 شركة تقدماً ومنتبت 33 شركة بخسائر، في حين حافظت 16 شركة على قيمتها دون تغيير، مشيراً إلى

مدرجة) الاستحواذ على نسبة 61,4٪ من الحجم الكلي لتداول السوق. وذكر التقرير أن البنوك القياسية مثل بنك الكويت الوطني شهد نمواً بنسبة 6٪ بينما بقي بيت التمويل الكويتي دون تغيير، أما قطاع الاستثمار والذي يعاني من ضعف الأداء فقد قدمنا بخسارة أخرى بلغت 51,56 مليون دينار، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف أداء الأسهم القيادية للشركات الإسلامية، أما عن الشركات الإسلامية فقد حققت 17 شركة تقدماً ومنتبت 33 شركة بخسائر، في حين حافظت 16 شركة على قيمتها دون تغيير، مشيراً إلى

## توقعات.. خبراء «المتنى للاستثمار»

في دائرة الأصول عبدالله العلي على ضرورة إضافة بند التأكيد من جودة الأرباح إلى الشروط التي يجب توافرها في الشركات المدرجة. أكد مسؤولو «المتنى» على أن خصخصة البورصة ستعزز الأرباح على الاقتصاد الوطني بشكل عام وستسخدم من عمليات الاستفادة من المناصب العليا التي كانت تجري في السابق.

● رأى المسؤولون أن التدخل الحكومي في البورصة يجب أن يتمثل في المحافظة على أسعار الأسهم ولا يمكن في عمليات الشراء فقط لأن ذلك قد يعكس بالسلب على المؤشرات العامة للبورصة. ● قال المسؤولون أن المؤشر العام للسوق لا يعكس الصورة الحقيقية لوضع الشركات المدرجة، مبينين أن هناك شركات يجب أن يطلق عليها رصاصة الرحمة - على حد وصفه.

● كشف خالد بوناشي عن اجتماعات تجري حالياً لكبار ملاك الخطوط الوطنية لحل أزمة أفلاسها وسط توقعات بعودتها مرة أخرى في حالة نجاح المفاوضات الجارية. ● أرجع بوناشي عودة سهم خطوط طيران الجزيرة من تحقيق الخسائر للأرباح إلى استعانتها بشركات استشارية اقتصادية ساعدتها على هيكلة أسطولها وحركة الطيران لديها الأمر الذي انعكس بالإيجاب على ميزانيات الشركات وعودتها إلى تحقيق أرباح جيدة. ● أكد بوناشي أن انتخابات مجلس الإمة المقبلة وملاحم الحكومة الجديدة تعدان الفيصل الرئيسي والحاسم لوضع الشركات المدرجة في البورصة خلال المرحلة المقبلة. ● شدد نائب رئيس الأسواق المحلية والخليجية

كشفت مصادر مسؤولة لـ «الأنباء» عن تأسيس الهيئة العامة للاستثمار شركة برأسمال 200 مليون دينار لإقامة مدينة طبية متكاملة على مستوى عالمي تتضمن مستشفيات ومؤسسات خدمات صحية مساندة ومسكنات للهيئة الطبية، مبينة أنه تم تخصيص أرض تتجاوز مساحتها مليون م2 في المنطقة الجنوبية، وأفادت المصادر بأن الهيئة العامة للاستثمار طلبت من بلدية الكويت التنسيق مع الهيئة خلال الفترة المقبلة لاختيار الموقع المناسب في المنطقة الجنوبية الذي سيتم تخصيصه لمشروع المدينة الطبية المدرج ضمن الخطة التنموية للكويت لسنة 2011/2012، مشيرة إلى أن تصميم المدينة الطبية سيسند إلى شركة عالمية متخصصة في مجال التصميم الهندسي على أن يتولى التنفيذ أحد المقاولين المحليين بالكويت، كما سيتم الاستعانة أيضاً بشركة عالمية متخصصة لإدارة هذه المدينة بعد إنشائها وذلك بهدف الارتقاء بمستوى أداء الخدمات الصحية بالكويت.

وأضافت أن المدينة الطبية المزمع تأسيسها نهاية العام الحالي ستضاهي مدينة دبي الطبية العالمية من حيث الجودة في الرعاية الصحية ورعاية المرضى، وتقديم مجموعة من الخبرات

استعرض مساعد نائب رئيس إدارة خدمات التداول خالد بوناشي التقرير الاقتصادي لشركة المتنى للاستثمار حول مؤشرات الربع الأخير من 2011 والتطلعات المستقبلية لعام 2012. متوقفاً ألا يشهد 2012 نمواً أفضل من العام الماضي بشكل ملحوظ، ولكن قد تتغير صورة الاقتصاد بوجه عام في حالة خلق فرص عمل جديدة.

وقال بوناشي على هامش المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس أن التفاؤل بحلول نهاية 2011، وخصوصاً بعد إعلان البنك المركزي الأوروبي عن خطط لإنقاذ الاقتصاد، ونشر الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الإحصاءات العادلة حيث لم تؤثر حركة التقلبات العنيفة التي تعرضت لها أسواق المال، في أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من التوترات السياسية المحيطة وأحداث الربيع العربي، وذلك بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط والتي واصلت دعمها لميزانية الإنفاق الحكومي في هذه الدول.

وحول أداء السوق الكويتي ذكر تقرير شركة المتنى للاستثمار أن عدة عناصر أثرت سلباً على السوق وأسفرت عن تخفيف الشركات لأرباح هزيلة للتسعة أشهر من 2011، تتمثل في أجواء الترقب وعدم اليقين بخصوص العديد من القضايا على الساحة السياسية وسيطرت حالة من التوتر السياسي على المستوى الإقليمي واستمرار أحداث الربيع العربي وتضاعف أزمة الديون في الغرب بالإضافة إلى توقعات إجمالية ناتجة محلي هزيل لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2012، مشيراً إلى أن الشركات الإسلامية والشركات المتوافقة مع الشريعة ما زالت تحافظ على مكانتها القوية من حيث مؤشرات التداول. وأفاد التقرير بشأن القيمة المتداولة للشركات الإسلامية بلغت 55٪ من إجمالي القيمة المتداولة، حيث تركز 80٪ منها في قطاعي العقار والخدمات، كما بلغ حجم القيمة المتداولة للشركات الإسلامية في قطاع الأغذية، غير الكويتي، والخدمات والعقار نسبة 98٪/94، 87٪/80 من حجم التداول لكل قطاع على التوالي. واستطاعت أسهم 140 شركة إسلامية وشركات متوافقة مع الشريعة (من أصل 214 شركة